الأثر الاقتصادي للسياحة في دول المغرب العربي (المغرب – الجزائر – تونس) خلال الفترة 2000 – 2019: دراسة قياسية

The economic impact of tourism in the countries of the Maghreb (Morocco - Algeria - Tunisia) during the period 2000-2019

بــويعقوب عبد الكريم

Bouyacoub Abdelkrim

جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)، bouyacoub.karim@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/02/09 تاريخ النشر: 2021/02/24

ملخص:

إن هذه الدراسة تسعى إلى التعريف بقطاع السياحة، ذكر أهمية الاستثمار السياحي مع إبراز أثره الاقتصادي في المغرب العربي من خلال القيام بدراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) بغية المقارنة بين المغرب – الجزائر – تونس من أجل معرفة الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2019.

و قد خلصت النتائج الدراسة النظرية إلى أهمية الاستثمار السياحي ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، على اعتبار أنه صناعة القرن الحالي كما أنه دعامة أساسية في التنمية الاقتصادية. أما نتائج الدراسة القياسية فقد أشارت إلى عائدات السياحة والاستثمارات تساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد المغربي والتونسي، أما بالنسبة للجزائر فإنه يساهم بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تعد في تفسير النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحيه: قطاع السياحة، الاستثمار السياحي، نموذج الانحدار الذاتي، النمو الاقتصادي.

تصنيفاتJEL: C10 ، C30 ، O40 ، E10 .

Abstract:

This study seeks to introduce the tourism sector, and show the importance of tourism investment while highlighting its economic impact in the Maghreb by conducting a standard study using the vector autoregression Model (VAR) in order to compare Morocco - Algeria - Tunisia in order to

المؤلف المرسل: بويعقوب عبد الكريم، **الإيميل**: bouyacoub.karim@yahoo.fr

know the economic importance of the tourism sector during the time period Spanning between 2000 - 2019.

The results of the theoretical study concluded with the importance of tourism investment and its role in promoting economic growth, given that it is the industry of the current century and is a mainstay in economic development. As for the results of the empirical study, they indicated that tourism revenues and investments contribute a high percentage to the Moroccan and Tunisian economy. As for Algeria, it contributes insignificant percentage that is barely counted in the explanation of economic growth.

Keywords: tourism sector, tourism investment, autoregression model, economic growth..

JEL Classification Codes: C10 ، C30 ، O40 ، E10.

1. مقدمة:

يعد القطاع السياحي أحد العناصر الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي بحيث أنها تتمتع بأهمية كبيرة في اقتصاديات كثير من الدول على اعتبار أنها إضافة إلي قيمة الصادرات وهو ما ينتج عليه زيادة في الدخل القومي.

شهدت اقتصاديات المغرب العربي مرحلة تحول منذ سنوات التسعينات كصدور مرسوم 13 يونيو 1990 بشأن تنظيم وزارة السياحة في المغرب، بحيث أن هذا المرسوم منح الأولوية للقطاع السياحي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية . أما بالنسبة للجزائر، فقد تميزت سنة 1990 بصدور قانون القرض والنقد 90-10 ، الذي تخلله عدة إصلاحات ساهمت في إعادة التوازن لميزانياتها مما ساهم في عودة الاستقرار، بالإضافة إلى تحقيقها لفوائض مالية بفعل تحسن أسعار النفط. هذه الفوائض دفعت الجزائر إلى انتهاج سياسة برامج التنموية ، وهذا من خلال مخططات وبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو .

يحتل القطاع السياحي مكانة هامة في أي اقتصاد وطني على اعتبار أنه المحرك الجديد للتنمية المستدامة، وهذا من خلال دورها البارز والفعال في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. ولقد أشار تقرير البنك الدولي لسنة 2019 بعنوان " **Tourism in Africa: Harnessing Tourism for Improved Growth and Livelihoods** " بأن السياحة تعد بمثابة مصدر رئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الإيرادات، وأن الدول الإفريقية تستطيع منافسة الدول العالمية التي تمتلك أجزاء

سياحية، إذ أشارت الإحصائيات إلى ارتفاع السوق الأفريقية في السياحة إلى 17٪ في عام 2018 بعد أن كانت 3٪ في عام 1980.

كما بين التقرير أيضا تحسن الموارد والعائدات السياحية بالإضافة إلى مساهمته في النمو الاقتصادي في منطقة آسيا بحيث بلغ 29٪ في عام 2018 بعد أن كان 8٪ في عام 1980 (Rapport FMI, 2019).

في المغرب وتونس، يعتبر القطاع السياحي واحد من أهم الموارد الاقتصادية لاعتباره أحد الدعائم أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال امتلاكهما لثروات طبيعية على غرار الغابات، الصحاري، الجبال والأودية. كما تتوفران على مجموعة كبيرة من الآثار التاريخية. أما في الجزائر، يمكننا القول بأنه بلد يمتلك طاقات سياحية لا مثيل لها على مستوي البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله 1200 كم. ، إذ أنه يحتل الرتبة 10 عالميا من ناحية المساحة الكليّة.

إن هذه الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها بلدان المغرب العربي تجعل الاستثمار في القطاع السياحي قادر على زيادة صادرات، مما يمكنه إتاحة الفرصة في توفير قاعدة اقتصادية متينة بإمكانها تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وكل ذلك بفعل الإرث السياحي الذي تمتلكه كل من المغرب، الجزائر وتونس من غابات، سلاسل جبلية، بحيرات وسهول مما يجعلها موردا هاما ومساهما في آليات التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في توضيح أهمية القطاع السياحي ودور الاستثمار فيه من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وهذا في من خلال إجراء دراسة قياسية بغية المقارنة بين دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر وتونس). ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول سؤال رئيسي:

- ما هو أثر القطاع السياحي على اقتصاديات المغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس) ؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة وانطلاقا من التساؤل الرئيسي، سوف نقوم باختبار فرضيتين التي يمكن اعتبارها كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة:

- إن القطاع السياحي يلعب دور هام وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- الاستثمار في القطاع السياحي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ويساهم في التنمية الاقتصادية.

الهدف من الدراسة: إن الغرض الرئيسي من تناولنا لهذه الدراسة ينصب حول:

- تبيان أهمية السياحة والقطاع السياحي على اقتصاديات المغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس).
- التحليل القياسي للعلاقة بين قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية في المغرب– الجزائر– تونس.

حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة في تبيان أهمية السياحة والاستثمار السياحي في المغرب العربي (المغرب- الجزائر- تونس)، بالإضافة إلى إبراز أثرها على اقتصادياتهم الوطنية وهذا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2019.

منهجية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على اعتماد واستخدام المنهجية القياسية التحليلية الإحصائية لتبيان طبيعة السياحة والاستثمار السياحي في المغرب العربي (المغرب- الجزائر- تونس)، ودورها في اقتصادياتهم الوطنية عن طريق عمل مقارنة بينهم خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2019، وذلك من خلال الاستعانة بنموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (**VAR**).

2.الأدبيات النظرية للدراسة

1.2. ماذا يقصد بالسياحة والقطاع السياحي؟

تعد السياحة احد العناصر الفعالة في النمو الاقتصادي، بحيث احتل القطاع السياحي جانب كبيرا من الأهمية والتناول على مستوى معظم اقتصاديات الدول وهذا من خلال اعتباره أحد العوامل والأدوات الرئيسية المساهمة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما أنه يعتبر أحد أهم العناصر القادرة في زيادة الدخل الوطني، لذلك تبنت العديد من الدول خلق منتجات سياحية وتسويقها بغية تبني إستراتيجية فعالة للنهوض بقطاع السياحة (رمزي صياغ، 2015، صفحة 45).

عرفها جوبير فرولر على أنها: " ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة " (عبد النبي الطائي، 2006، صفحة 23). كما عرفها ماكنتوش وزملائه على أنها "مجموعة من الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بتُ السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين ".

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد عرفتها على أنها: "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح " (محمد غنيم، 1999، صفحة 27) . كما عرفتها أيضا على أنها "انتقال الأفراد من مكان لأخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة " (آرم رواشدة، 2008، صفحة 19) . وعليه، يمكننا الاستنتاج بأن القطاع السياحي هو أحد عناصر التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أنه يهدف إلى الحصول على الراحة

والاستجمام وتغيير الجو للفرد ، وذلك بالانتقال من مكان مقيم فيه إلى مكان آخر، مما يسمح بجلب العملات الصعبة للبلدان المستقبلة للأفراد السياح.

2.2. أهمية القطاع السياحي

يلعب القطاع السياحي دور هام على مجمل الجوانب، بما في ذلك الجانب السياسي والجانب الاقتصادي. فمثلا على الجانب أو الصعيد السياسي، يمكن للقطاع السياحي أن يساهم في توطيد وتحسين العلاقات بين الدول المضيفة والمستضيفة ، كما أنه يساعد على تبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين شعوب المضيفة والمستضيفة (فلاحي، 2002، صفحة 5). أما بالنسبة للجانب أو الصعيد الاقتصادي، فإن القطاع السياحي يسمح بتحقيق الإنعاش الاقتصادي للدول من خلال اعتباره أحد مصادر الدخل للبلاد من العملات الصعبة، وبالتالي يساهم بالتقليل من البطالة وبالتالي خلق مناصب شغل دائمة.

ومن هذا المنطلق فقد أصبح القطاع السياحي يحتل مكانة بارزة في تنشيط اقتصاديات دول العالم وذلك باعتباره موردا هاما للعديد من تلك الدول ، إذ أنها تعتبر المفتاح الأساسي للتدفقات المالية بالنقد الأجنبي للبلد كما أنها مصدر رئيسي للعمالة. ولذلك، يمكننا القول بأن لهذا القطاع مكانة كبيرة في زيادة الدخل الوطني وفي توفير مناصب عمل والحد من الفقر والبطالة.

الشكل (1): أهمية القطاع السياحي

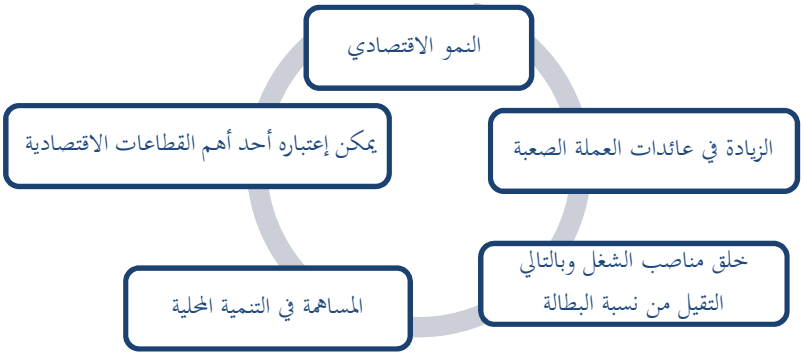

المصدر: من إعداد الباحث

3.2. واقع قطاع السياحة والاستثمار في المغرب العربي

يعتبر القطاع السياحي من أبرز القطاعات في التجارة الخارجية الدولية، وذلك من خلال تربعه على مكانة هامة في كافة الاقتصاديات الدول وهذا نظرا لما تحققه من إيرادات تسهم في تحقيق الاستقرار

والتنمية الاقتصادية. ويفسر ذلك من خلال جلب العملات الصعبة (النقد الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات. وعليه، يمكننا القول بأن القطاع السياحي يمتلك وزنا نسبيا مرجحا في معظم الاقتصاديات.

في المغرب، تعد السياحة أول مصدر للعملة الصعبة وهذا بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يقوم بجذب السياح الأجانب من جميع دول العالم من جهة، بالإضافة إلى الأمن والاستقرار الذي تشهده البلاد. من خلال هذه المعطيات، يمكننا القول بأن السياحة في المغرب تلعب عامل رئيسي في الاقتصاد العالمي نظرا لما تحققه من نتائج اقتصادية مما يجعلها قطاعا اقتصاديا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يحقق أموالا كبيرة ويجلب عدد هائل من السياح مما سمح بالتقريب بين الثقافات.

إن المدخولات السياحية في المغرب قامت بتعزيز ميزان المدفوعات، مما ساهمت في خلق ويعتبر مناصب شغل للمواطنين مما سمح لهم بتحسين مستواهم المالي والاجتماعي. كما أن الإصلاحات المنتهجة منذ سنوات التسعينات في المغرب ، ساهمت في تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي وهذا من خلال خفض الفائدة على القروض والتجهيزات الخاصة بالاستثمار في المجال السياحي، كما قامت بتقليص الوثائق الإدارية بالنسبة للمستثمرين مع تقليص مدة استقبال الملف وتقييمه ومدة منح الترخيص للمشاريع. وهذا ماساهم في تواجد مجوعة معتبرة من الهياكل السياحية والفندقية عبر كامل التراب المغربي. كما أن أخر الإحصائيات أشارت أنه تم اعتماد 930 مشروعا سياحيا على مستوى وزارة السياحة، مما ستفتح المجال للقضاء على البطالة وخلق أكثر من 50 ألف منصب شغل.

أما في الجزائر، إن المكانة الجغرافية التي تحتلها جعلتها تحتل مكانة هامة وسط البلدان السياحية العالمية، إذ أنها تقع في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، إذ يمتلك ساحلها 1200 كلم طولا ، وتتربع على مساحة 2381741 كلم^2، وعدد سكانها يفوق 40 مليون نسمة . كما أنها تمتلك العديد من الموارد الطبيعية على غرار مجالات الطاقة والغابات، بالإضافة إلى المناخ الملائم. وعليه، يمكننا القول بأن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية وطبيعية هائلة، يمكن أن تصنفها قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى. منذ صدور قانون القرض والنقد 10/90 سنة 1990 بالإضافة إلى تطبيق العديد من السياسات الإصلاحية، سعت الجزائر إلى إنشاء وتحسين المرافق السياحية موجهة للسياحة الخارجية عن طريق خوصصة القطاع السياحي بغية تشجيع الاستثمارات فيه، ولذلك صدر قانون الاستثمار سنة 1993/10/05 الذي نصت أهم قوانينه على التسهيلات المالية ، الإعفاءات الجبائية، التنازل على الأراضي العمومية بحيث يمكن أن تصل إلى حد البيع بالدينار الرمزي (الجريدة الرسمية، رقم 64، 1993).

أما خلال سنوات 2000، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، بالإضافة إلى تحسن الأسعار والعائدات النفطية، سعت الجزائر إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي بغية تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، لذلك قامت سنة 2001 بتعديل قانون الاستثمار وذلك من خلال صدور صندوق لدعم الاستثمار ، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI وكل هذا بغية جلب الاستثمارات الأجنبية (الجريدة الرسمية، 2002). وعليه، فان هذه الإصلاحات تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير القطاع السياحي من خلال مضاعفة عدد الهياكل والمرافق والقرى السياحية ، إضافة إلى تشجيع السياحة (زيداني، 2017).

أما بالنسبة إلى تونس، فإن القطاع السياحي يعد من أهم القطاعات في اقتصادها الوطني، وذلك من خلال تربعه على مكانة هامة على كافة القطاعات الأخرى وهذا بفعل ما تحققه من إيرادات تسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. إن القطاع السياحي في تونس سمح في جلب العملات الصعبة (النقد الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات. وعليه، يمكننا القول بأن القطاع السياحي يمتلك وزنا نسبيا مرجحا في الاقتصاد التونسي.

4.2. عدد السياح الوافدين والمغادرين في المغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس)

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية، بحيث أن بلدان المغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس) تعتبر من بين أهم البلدان السياحية التي تتوفر على عدة موارد تاريخية، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية كالجبال والشواطئ والغابات. يشير الجدول (1) أدناه إلى ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى المغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس) بحيث قدر الإجمالي للوافدين حوالي شخص 12542000سنة 2019 مقابل 4278000شخص سنة 2000 في المغرب. بينما قدر عدد المغادرين ب 2245000شخص سنة 2019 مقابل 1508000شخص سنة 2000.

إن العوامل التي أدت إلى الارتفاع الكبير لعدد السياح الأجانب في المغرب يمكن تفسيرها في الطاقة الاستيعابية وجودة الخدمات السياحية، بالإضافة إلى توافر الانفتاح الجوي على الخارج.

أما في الجزائر، فقد قدر العدد الإجمالي للوافدين حوالي شخص 2735000 سنة 2019 مقابل 866000 شخص سنة 2000 بالنسبة إلى الجزائر. بينما قدر عدد المغادرين ب 3226000 شخص سنة 2019 مقابل 1006000 شخص سنة 2000.

في تونس، ارتفع عدد السياح الوافدين بحيث قدر العدد الإجمالي حوالي شخص 7042000سنة 2019 مقابل 5058000شخص سنة 2000. بينما قدر عدد المغادرين ب 2935000شخص سنة 2019 مقابل 1632000شخص سنة 2000.

الجدول (1): عدد الوافدين والمغادرين للمغرب العربي

	الجزائر		المغرب		تونس	
السنوات	عدد الوافدين	عدد المغادرين	عدد الوافدين	عدد المغادرين	عدد الوافدين	عدد المغادرين
2000	866000	1006000	4278000	1508000	5058000	1632000
2001	901000	1190000	4380000	1701000	5387000	1669000
2002	988000	1257000	4453000	1533000	5064000	1939000
2003	1166000	1254000	4761000	1612000	5114000	2274000
2004	1234000	1417000	5477000	1603000	5998000	2312000
2005	1443000	1513000	5843000	2247000	6378000	2241000
2006	1638000	1349000	6558000	2135000	6550000	2302000
2007	1743000	1499000	7408000	2669000	6762000	2743000
2008	1772000	1539000	7879000	3421000	7050000	3118000
2009	1912000	1677000	8341000	2293000	6901000	2623000
2010	2070000	1757000	9288000	2175000	6903000	2250000
2011	2395000	1715000	9342000	2378000	4785000	2303000
2012	2634000	1911000	9375000	2323000	5950000	2204000
2013	2733000	2136000	10046000	2195000	6269000	2541000
2014	2301000	2839000	10283000	1850000	6069000	2200000
2015	2450000	2885000	10890000	1897000	6241000	2214000
2016	2514000	2941000	11205000	1974000	6410000	2474000
2017	2674000	3012000	12104000	2041000	6585000	2648000
2018	2705000	3186000	12015000	2174000	6874000	2874000
2019	2735000	3226000	12542000	2245000	7042000	2935000

المصدر: منظمة السياحة العالمية، الكتاب السنوي للإحصاءات السياحية – البنك الدولي –

إن انتعاش القطاع السياحي في المغرب يفسر بتطبيق مجملة من الإصلاحات والبرامج التنموية منذ سنوات التسعينات، بالإضافة إلى تطور وتنوع المرافق السياحية ووهذا ما ساهم في تطور الكثافة السياحية للأجانب الذي أدى إلى زيادة التدفقات المالية. كما أن وزارة السياحة المغربية قد أشارت بأن سنة 2019 شهدت ارتفاع عدد السياح بنسبة 29 في المائة بالمقارنة مع السنة الماضية (2018). وقد أعلنت الوزارة على أن أعلى النسب سُجلت في مراكش بنسبة 43 في المائة. وفي طبنجة بلغت النسبة 33 في المائة و26 في المائة في الدار البيضاء.

الشكل (2): عدد الأشخاص الوافدين والمغادرين للمغرب

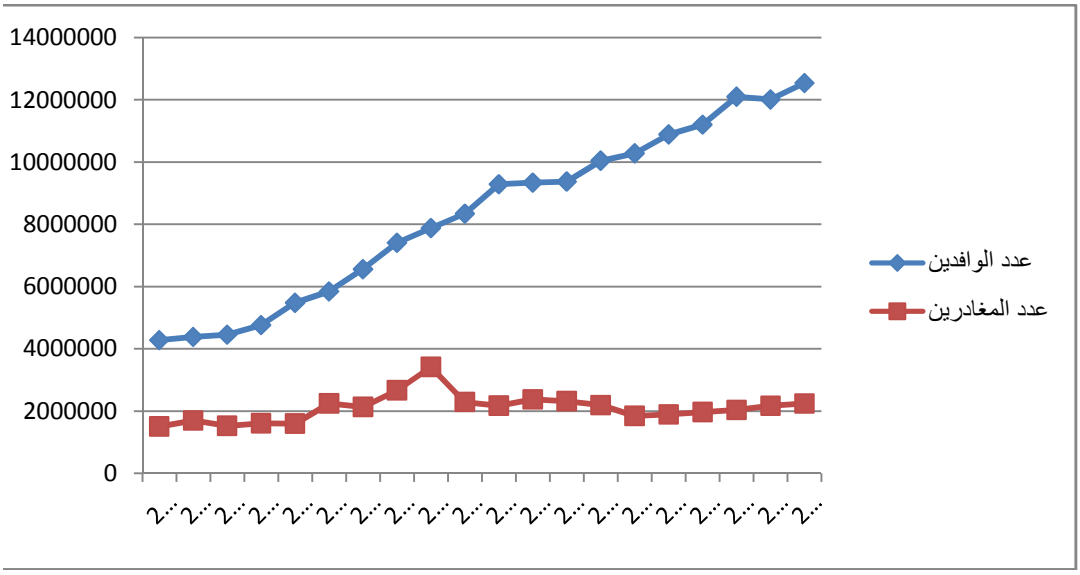

المصدر: من طرف الباحث بالاستعانة بإحصائيات البنك الدولي

أما في الجزائر، ونتيجة تحسن الظروف بعد العشرية السوداء ،وجود المرافق السياحية ووهذا ما ساهم في زيادة التدفقات المالية، بالإضافة إلى دخوله مجال الخوصصة منذ سنة 1988 مما ساهم في فتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل الاستثمار في القطاع السياحي. وعليه، يمكننا تفسير ذلك بتحسن الحركة السياحية في الجزائر.

الشكل (3): عدد الأشخاص الوافدين والمغادرين للجزائر

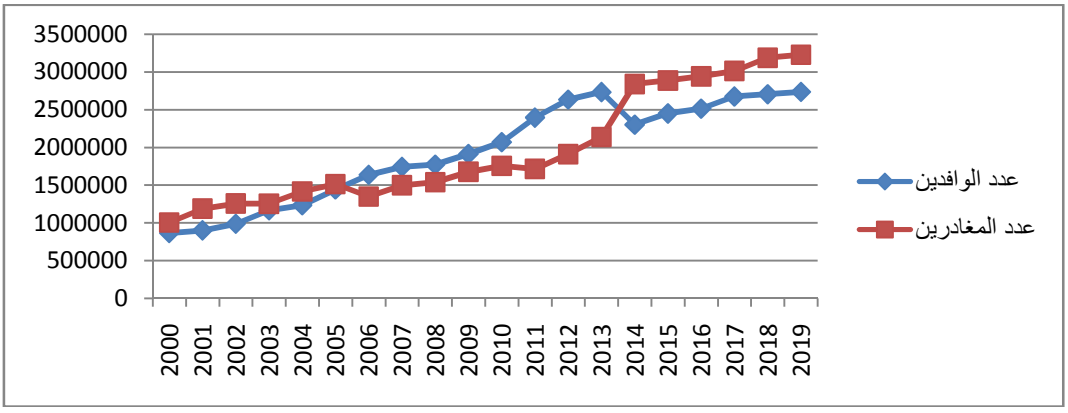

المصدر: من طرف الباحث بالاستعانة بإحصائيات البنك الدولي

أما في تونس، فإن زيادة التدفقات المالية راجع بالدرجة الأولى إلى الدور الفعال لقطاع السياحة وإلى التدفق الكبير للسياح الأجانب منذ سنوات التسعينات، التي ساهمت بتحسن الحركة السياحية في تونس.

الشكل (4): عدد الأشخاص الوافدين والمغادرين لتونس

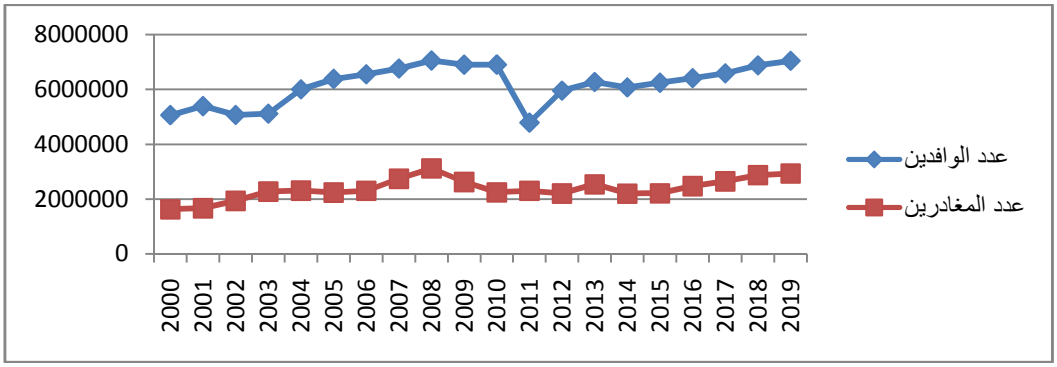

المصدر: من طرف الباحث بالاستعانة بإحصائيات البنك الدولي

5.2. وضعية الاستثمارات السياحية خلال الفترة 2018 – 2019:

يهدف أي استثمار سياحي إلى زيادة الدخل الوطني، كما أنه يهدف إلى إقامة منشآت أو مشاريع بغية استقبال السياح وتقديم خدمات مختلفة (رقية، 2014، صفحة 12).

صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر المغرب في المركز السياحي الأول على مستوى شمال أفريقيا والمركز الـ25 على مستوى العالم، فيما احتلت تونس المرتبة الـ111 عالميا، وبلغ الدخل السياحي للمغرب عشرة مليارات في عام 2019.

الجدول (2): الاستثمار السياحي لسنة 2018 و2019 بالمغرب

	2019			2018		
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
مشروع في طور الانجاز	1978	98714	47850	1900	95410	45180
مشاريع متوقفة	105	17400	4410	90	14500	4250
مشاريع غير منطلقة	98	41025	18924	65	39500	17540
مشاريع تم انجازها	975	97850	49374	880	92000	47000

المصدر: منظمة السياحة العالمية، الكتاب السنوي للإحصاءات السياحية

منذ 1995، اعتمدت المغرب ميثاق الاستثمار الخاص بالأجانب لتسهيل توظيف الأموال، بحيث قامت بعمل مجموعة من الاستراتيجيات المسهلة على غرار (مدياني، 2014):

- إعفاء المستثمرين من رسوم تسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع استثماري.
- اعتماد نسبة 2,5% كرسوم على عقود شراء الأراضي.
- إعفاء للشركات المستثمرة من رسوم الدخل خلال السنوات الأولى من عملها.
- وضع تحفيزات لدعم الاستثمار والسياحة
- تخفيض 50% عن الضريبة بعد خمسة سنوات من تأسيس الشركة (الصغيرة والمتوسطة).

كما قامت المغرب أيضا بإنشاء الصندوق المغربي للتنمية السياحية .(FMDT) الذي يهدف إلى بناء ثقة المستثمرين وإعطاء دفعة قوية للمشروعات الكبرى التي تندرج في إطار رؤية2020 (وزارة الاقتصاد والمالي، 2020).

الجدول (3): الاستثمار السياحي لسنة 2018 و2019 بالجزائر

	2019			2018		
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
مشروع في طور الانجاز	711	56125	31250	692	55478	30741
مشاريع متوقفة	354	18412	7254	345	17254	7125
مشاريع غير منطلقة	374	20145	8954	325	19752	8475
مشاريع تم انجازها	41	1902	847	35	1874	641

المصدر: منظمة السياحة العالمية، الكتاب السنوي للإحصاءات السياحية

يبين الجدول رقم (3) بأن الاستثمارات السياحية شهدت تحسن طفيف سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ويفسر ذلك بتعديل قانون الاستثمار وذلك من خلال صدور صندوق لدعم الاستثمار، وكل هذا بغية جلب الاستثمارات الأجنبية. وعليه، فان هذه الإصلاحات تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير القطاع السياحي من خلال مضاعفة عدد الهياكل والمرافق والقرى السياحية ، إضافة إلى تشجيع السياحة

أما في تونس، فإن الاستثمار السياحي يخضع إلى القانون عدد 120 لسنة 93 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993. ولقد شهد قطاع السياحة والاستثمار فيه تحسن سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بحيث

أن القطاع السياحي يعتبر من أهم ركائز الاقتصاد التونسي. الجدول رقم (4) وضح بأن القطاع السياحي التونسي يمكن أن يوفر 100000 ألف منصب شغل، كما أن الاستثمارات فيه تسهم بنحو 8% في الناتج القومي التونسي مع وجود أكثر من 1750 مشروع سياحي، كما أنها تحتل المرتبة 24 عالمياً من مجموع 124 بلداً .

كما أن الإصلاحات التنموية التونسية ساهمت في تطوير وتحسن القطاع الفندقي، كما قامت بتحسين العرض النوعي في اعتماد " مقاييس 2000 " وهي معايير جديدة استحدثت لتصنيف الفندق (الوكالة العقارية السياحية، 2020).

الجدول (4): الاستثمار السياحي لسنة 2018 و2019 بتونس

	2019			**2018**		
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
مشروع في طور الانجاز	870	52000	38000	840	49750	32000
مشاريع متوقفة	200	9900	2650	80	8950	2580
مشاريع غير منطلقة	57	3850	17947	65	3360	15417
مشاريع تم انجازها	874	67500	25400	690	67805	24000

المصدر: منظمة السياحة العالمية، الكتاب السنوي للإحصاءات السياحية

وعليه، فقد أظهرت لنا الإحصائيات بأن الاستثمارات السياحية تفاوتت خلال السنوات 2018 – 2019 بين مجموع المشاريع وعدد الأسرة إضافة إلى عدد المناصب الموفرة للشغل بالنسبة لدول المغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس).

إن الهدف من هذه الإصلاحات والتدابير يكمن بالدرجة الأولى في السعي للخروج من التبعية لقطاع للمحروقات التي أصبحت في الوقت الحالي لا تخدم اقتصاديات المغرب العربي في ظل تدهور أسعار النفط. غير أنه رغم كل الجهود المبذولة إلا أن القطاع السياحي مازال في طريق التطور بين القطاعات الاقتصادية، على الرغم من توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية.

3. الإطار التطبيقي القياسي للدراسة

بغية معرفة دور الاستثمار السياحي ومكانته في اقتصاديات المغرب العربي (المغرب- الجزائر- تونس)، سوف نقوم بالاستعانة بالدراسة القياسية الحديثة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، هذا الأخير يقوم على عدة اختبارات يمكن تلخيصها في النقاط التالية: اختبار جذور الوحدة، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية، تقدير تأثير المتغير التابع والمتغيرات المفسرة باستخدام نموذج (VAR).

1.3. بيانات ومتغيرات الدراسة القياسية

لقد قمنا باستخدام بيانات سنوية، وذلك من خلال الفترة الممتدة بين 2000 – 2019 وهذا بغية دراسة أثر القطاع السياحي والاستثمار فيه على اقتصاديات المغرب العربي (المغرب- الجزائر- تونس)، بحيث أنه تم الاعتماد على ثلاث نماذج قياسية بثلاث متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي- عائدات السياحة- الاستثمار. كما أن بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية تم الحصول عليها من: صندوق النقد الدولي، بنك المغرب- الجزائر- تونس.

2.3. نـــماذج الـــدراسة القياسية

إن صياغة النموذج يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدوال كما يلي:

الجدول (5): النماذج الاقتصادية الثلاث للمغرب العربي

النموذج القياسي للمغرب	النموذج القياسي للجزائر	النموذج القياسي لتونس
PIB= F (REC_MAR, INVEST_MAR)	**PIB= F (REC_ALG, INVEST_ALG)**	**PIB= F (REC_TUN, INVEST_TUN)**
PIB يمثل الناتج المحلي الإجمالي للمغرب REC_MAR يمثل عائدات السياحة المغربية INVEST_MAR يمثل الاستثمارات السياحية المغربية	PIB يمثل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر REC_MAR يمثل عائدات السياحة الجزائرية INVEST_MAR يمثل الاستثمارات السياحية الجزائرية	PIB يمثل الناتج المحلي الإجمالي لتونس REC_MAR يمثل عائدات السياحة التونسية INVEST_MAR يمثل الاستثمارات السياحية التونسية

المصدر: من إعداد الباحث

بعد تحديد النموذج الاقتصادي، من الضروري تحويلها إلى ما يسمى بالنموذج الاقتصادي القياسي، من المتغيرات أعلاه، نحصل على المعادلات التالية:

الجدول (6): النماذج القياسية الثلاث للمغرب العربي

النموذج القياسي للمغرب	النموذج القياسي للجزائر	النموذج القياسي لتونس
PIB= B0 +REC_MAR t + B2 INVEST_MAR t + ut	**PIB= B0 +REC_ALG t + B2 INVEST_ALG t + ut**	**PIB= B0 +REC_TUN t + B2 INVEST_TUN t + ut**
B0 B1 B2 : تمثل معلمات النموذج. u : حد الخطأ.	B0 B1 B2 : تمثل معلمات النموذج. u : حد الخطأ.	B0 B1 B2 : تمثل معلمات النموذج. u : حد الخطأ.

المصدر: من إعداد الباحث

3.3. اختبار جذر الوحدة

بالاستعانة بالبرنامج "Eviews 10" قمنا بإجراء اختبارات ADF على كل السلاسل الزمنية للثلاثة نماذج قياسية (نموذج القياسي للمغرب، النموذج القياسي للجزائر، النموذج القياسي لتونس)، والنتائج معروضة في الجداول رقم (1)، (2)، (3) هي اختبارات إستقرارية وسكون المتغيرات المدروسة.

اختبار جذر الوحدة بالنسبة للمغرب

جدول (7): نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF بالنسبة للمغرب

	في المستوى		الفروق الأولى	
PIB	-2.7485	0.1247	-4.3954	0.0247
REC_MAR	-4.2475	0.0385		
INVEST_MAR	-2.9854	0.1475	-4.9547	0.0475

المصدر: إعداد الباحث باستخدام Eviews 10.0

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) بأن:

- سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- سلسلة عائدات السياحة (REC_MAR) متكاملة من الدرجة الصفر I(0).
- سلسلة متغير الاستثمار (INVEST_MAR) متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

اختبار جذر الوحدة بالنسبة للجزائر

جدول (8): نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF بالنسبة للجزائر

	في المستوى		الفروق الأولى	
PIB	-2.3254	0.1247	-4.1547	0.0334
REC_ALG	-2.9577	0.1548	-4.9931	0.0376
INVEST_ALG	-4.8598	0.0621		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام Eviews 10.0

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) بأن السلسلة الزمنية للمتغير INVEST_ALG مستقرة في المستوى وذلك لأنها معنوية إحصائيا عند 5%. أما عند الفروق الأولى فقد أثبتت النتائج بأن السلسلتين PIB و REC_ALG مستقرتين وذلك لأنها معنوية إحصائيا عند 5%. وعليه، يمكننا القول بأن سلسلتي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وعائدات السياحة (REC_ALG) متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، بينما متغير الاستثمار (INVEST_ALG) متكاملة من الدرجة الصفر I(0).

اختبار جذر الوحدة بالنسبة لتونس

جدول (9): نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF بالنسبة لتونس

	في المستوى		الفروق الأولى	
PIB	-2.2216	0.1347	-4.2285	0.0198
REC_TUN	-2.8577	0.1649	-4.8972	0.0314
INVEST_TUN	-4.7145	0.0347		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام Eviews 10.0

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) بأن:

- السلسلة الزمنية للمتغير INVEST_TUN مستقرة في المستوى وذلك لأنها معنوية إحصائيا عند 5%.وعليه، متغير الاستثمار (INVEST_TUN) متكاملة من الدرجة الصفر I(0).
- أما عند الفروق الأولى فقد أثبتت النتائج بأن السلسلتين PIB و REC_TUN مستقرتين وذلك لأنها معنوية إحصائيا عند 5%. وعليه، سلسلتي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وعائدات السياحة (REC_TUN) متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

4.3. اختبار التكامل المشترك

لقد أثبتت نتائج اختبار جذر الوحدة بأن كل السلاسل الزمنية مستقرة بالنسبة للنماذج القياسية الثلاثة (النموذج القياسي للمغرب، النموذج القياسي للجزائر، النموذج القياسي لتونس) وهي مختلفة الدرجة من حيث التكامل إذ نجد أن:

- سلسلة الناتج المحلي الإجمالي للنماذج القياسية الثلاث (المغرب– الجزائر– تونس) متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.
- سلسلة عائدات السياحة للنماذج القياسية للجزائر وتونس متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أما بالنسبة للمغرب فقد كانت متكاملة من الدرجة الصفر.
- سلسلة متغير الاستثمار للنماذج القياسية الثلاث (المغرب– الجزائر– تونس) متكاملة من الدرجة الصفر$I(0)$.

وعليه يمكن القول بأنه لا يوجد احتمال تكامل مشترك بين المتغيرات بالنسبة للنماذج القياسية الثلاثة (النموذج القياسي للمغرب، النموذج القياسي للجزائر، النموذج القياسي لتونس) وذلك لاختلاف الدرجة بين كل السلاسل للنماذج القياسية الثلاثة المستخدمة للدراسة.

5.3. تحديد فترة الإبطاء الزمني

بالنسبة للنموذج القياسي للمغرب:

PIB= B0 +REC_MAR t + B2 INVEST_MAR t + ut

لقد أعطت نتائج الاختبار فترة إبطاء واحدة، وعليه، نستنتج أن $LAG(1)$ هي القيمة الأمثل للنموذج القياسي VAR .

أما النموذج القياسي للجزائر:

PIB= B0 +REC_ALG t + B2 INVEST_ALG t + ut

فأعطت نتائج الاختبار فترة إبطاء واحدة، وعليه، نستنتج أن $LAG(1)$ هي القيمة الأمثل للنموذج القياسي VAR .

النموذج القياسي لتونس:

PIB= B0 +REC_TUN t + B2 INVEST_TUN t + ut

أعطى نتائج الاختبار فترة إبطاء واحدة وعليه، نستنتج أن $LAG(1)$ هي القيمة الأمثل للنموذج القياسي VAR .

6.3. نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)

بناءا على النتائج المتحصل عليها في اختبار تحديد فترة الإبطاء الزمني، فقد قمنا بتقدير النموذج VAR(1) نظرا لأن درجة التأخير كانت درجة واحدة.

النموذج القياسي للمغرب:

لقد أعطت نتائج تقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR(1) المقدرات التالية:

جدول (10):نتائج نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) للنموذج القياسي للمغرب

D(PIB) = 0.24*D(PIB(-1)) + 0.1975* D(INVEST(-1)) + 0.2457*RECETTE_TOURISM(-1) + 1.29

]3.99[	]2.38[	]2.64[
F-statistic 4.98	R-squared 0.91	Adj. R-squared 0.87

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 10.0

النموذج القياسي للجزائر:

لقد أعطت نتائج تقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR(1) المقدرات التالية:

جدول (11):نتائج نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) للنموذج القياسي للجزائر

D(PIB) = 0.49*D(PIB(-1)) + 0.011* INVEST(-1) + 0.0005*DRECETTE_TOURISM(-1)) + 1.89

]3.19[	]2.27[	]2.53[
F-statistic 4.32	R-squared 0.78	Adj. R-squared 0.69

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 10.0

النموذج القياسي لتونس:

لقد أعطت نتائج تقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR(1) المقدرات التالية:

جدول (12):نتائج نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) للنموذج القياسي لتونس

D(PIB) = 0.29*D(PIB(-1)) + 0.2252* INVEST(-1) + 0.2582*DRECETTE_TOURISM(-1)) + 1.34

]3.89[	]2.68[	]2.82[
F-statistic 5.79	R-squared 0.88	Adj. R-squared 0.78

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 10.0

7.6. اختبار معنوية النماذج القياسية الثلاث للمغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس)

من أجل اختبار معنوية النموذج وجودته سوف نقوم بالتحقق بذلك من خلال: اختبار ستودنت، معامل التحديد R2، اختبار فيشر.

النموذج القياسي للمغرب:

- أظهر اختبار ستودنت أن متغيرات النموذج القياسي مقبولة إحصائيا، وهذا لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستوى 5% .
- أظهر معامل التحديد R2 بأن النموذج معنوي لأن R2 = 87% .
- اختبار فيشر أظهر بأن قيمة F المحسوبة أكبر من المجدولة ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

النموذج القياسي للجزائر:

- أظهر اختبار ستودنت أن متغيرات النموذج القياسي مقبولة إحصائيا، وهذا لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستوى 5% .
- أظهر معامل التحديد R2 بأن النموذج معنوي لأن R2 = 69% .
- اختبار فيشر أظهر بأن قيمة F المحسوبة أكبر من المجدولة ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

النموذج القياسي لتونس:

- أظهر اختبار ستودنت أن متغيرات النموذج القياسي مقبولة إحصائيا، وهذا لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستوى 5% .
- أظهر معامل التحديد R2 بأن النموذج معنوي لأن R2 = 78% .

- اختبار فيشر أظهر بأن قيمة F المحسوبة أكبر من المجدولة ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

8.3. التحليل الاقتصادي للنماذج القياسية الثلاث للمغرب العربي (المغرب– الجزائر– تونس)

النموذج القياسي للمغرب:

أظهر لنا النموذج القياسي بأن إشارة عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) ومتغير الاستثمار (INVEST) موجبة ومعنوية اقتصاديا أي أن إشارتها يمكن ألا تتناقض مع النظرية الاقتصادية. من خلال النتائج المتحصل عليها، فأن متغير عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) يساهم بنسبة كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي، أي زيادة ب 1 % من عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) يمكن أن تتبعها زيادة بـ 0.2457 في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن متغير الاستثمار (INVEST) يساهم في تفسير النمو الاقتصادي، أي زيادة 1 % من الاستثمار (INVEST) يمكن أن يتبعها زيادة بـ 0.1975 في الناتج المحلي الإجمالي.

النموذج القياسي للجزائر:

متغير عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) يساهم بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تعد في تفسير النمو الاقتصادي، أي زيادة ب 1 % من عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) يمكن أن تتبعها زيادة بـ 0.0005 في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن إشارة عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) موجبة ومعنوية اقتصاديا أي أن إشارتها يمكن ألا تتناقض مع النظرية الاقتصادية

أما بالنسبة لمتغير الاستثمار (INVEST) فإنه يساهم في تفسير النمو الاقتصادي، أي زيادة 1 % من الاستثمار (INVEST) يمكن أن يتبعها زيادة بـ 0.011 في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن إشارة متغير الاستثمار (INVEST) موجبة ومعنوية اقتصاديا أي أن إشارتها يمكن ألا تتناقض مع النظرية الاقتصادية.

النموذج القياسي لتونس:

من خلال النتائج المتحصل عليها، فأن متغير عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) يساهم بنسبة معتبرة في تفسير النمو الاقتصادي، أي زيادة ب 1 % من عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) يمكن أن تتبعها زيادة بـ 0.2582 في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن

متغير الاستثمار (INVEST) يساهم في تفسير النمو الاقتصادي، أي زيادة 1 % من الاستثمار (INVEST) يمكن أن يتبعها زيادة بـ 0.2252 في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أظهر لنا النموذج القياسي أيضا بأن إشارة عائدات السياحة (RECETTE_TOURISM) ومتغير الاستثمار (INVEST) موجبة ومعنوية اقتصاديا أي أن إشارتها يمكن ألا تتناقض مع النظرية الاقتصادية.

4. خاتمة:

خلصت نتائج الدراسة إلى أهمية الاستثمار السياحي ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي وترقية المجتمع بصفة عامة. على اعتبار أنه صناعة القرن الحالي، بحيث أن دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) قامت بتبني سياسة النهوض بالسياحة، من خلال خلق منتجات سياحية وتسويقها لجلب السياح والعملة الصعبة. ومن خلال دراستنا لقطاع السياحة والاستثمار السياحي في المغرب العربي ودوره في المهم والفعال في الاقتصاديات الوطنية للمغرب– الجزائر– تونس، يظهر لنا بأن حصيلة القطاع السياحي حققت غايتها ومرادها بالنسبة للاقتصاد المغربي والتونسي، ويكمن تفسير هذا التفوق بانتهاج سياسة تنموية سياحية واضحة، تحسين وتطوير مستوى الخدمات السياحية وفق المعايير الدولية بالإضافة الى تحسين الهياكل السياحية ، وهذا ما بينته الدراسة القياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي (VAR) بحيث أشارت إلى أن عائدات السياحة والاستثمارات تساهم بنسبة كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، نستنتج بأن القطاع السياحي لم يصل إلى المستوى المطلوب وهذا رغم تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية. ويمكن تفسير ذلك بسبب عدم انتهاج سياسة تخطيط سياحية واضحة بغية تحقيق نتائج مرجوة في تحقيق التنمية. وعليه، رغم كل الجهود المبذولة إلا أن القطاع السياحي في الجزائر مازال يحتل المراتب الأخيرة بين القطاعات الاقتصادية، وهذا ما بينته الدراسة القياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي (VAR) بحيث أشارت إلى أن عائدات السياحة والاستثمارات تساهم بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تعد في تفسير النمو الاقتصادي ، ويفسر ذلك بطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي المعتمد على قطاع المحروقات. ولذلك وجب رفع مستوى الخدمات السياحية وفق المعايير الدولية بالإضافة إلى تنمية وتنسيق الهياكل السياحية مع الاستفادة من التجارب الماضية بخصوص السياحة وتخطيطها .

5. قائمة المراجع:

6. Rapport FMI, F. (2019). http://www.banquemondiale.org/fr/region/afr/publication/ africa-tourism-report-2019.

7. آرم رواشدة ,ع .(2008) .السياحة البيئية .دار الراية للنشر والتوزيع .عمان.
8. الجريدة الرسمية ,ا .(2002) .رقم 42.
9. الجريدة الرسمية ,ا .(1993) .رقم 64.
10. الوكالة العقارية السياحية ,ا .(2020) .السياحة في تونس .
11. رقية ,م .(2014) .واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر .المجلة الجزائرية للعولمة والتحديات الاقتصادية، العدد 5.
12. رمزي صياغ ,ا .(2015) .دراسة تقييمة الداء القطاع السياحي الجزائري .مجلة الدر اسات االقتصادية الكمية، عدد 6.
13. زيداني ,ن .(2017) .هياكل جديدة تدعم قطاع السياحة سنتي 2016و 2017.جريدة المساء.
14. سعيدي ,ي .(2013) .مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية /حالة الجزائر .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون.
15. سعيدي ,ي .(2013) .مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية /حالة الجزائر .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون.
16. عبد النبي الطائي ,ب .(2006) .اصول صناعة السياحة .الوعد للنشر والتوزيع،الأردف.
17. فلاحي ,ص .(2002) .النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ., الملتقى الدولي الأول :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالث جامعة البليدة ,الجزائر.
18. محمد غنيم ,ع .(1999) .التخطيط السياحي .دار صفاء للنشر والتوزيع –الأردن.
19. محمود ,ا & .,.مقابلة .(2007) .صناعة السياحة .دار كنوز للنشر والتوزيع.
20. مدياني ,أ .(2014) .خارطة الاستثمار في المغرب :قطاعات تنبض بالمشاريع .موقع "العربي الجديد "الالكتروني، الرباط،.
21. هبة عبد المنعم، رامي عبيد. (2019 .(منصات التمويل الجماعي الأطر التنظيمية والأفاق. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
22. وزارة الاقتصاد والمالي ,ا .(2020) .استراتيجية السياحة :رؤية 2020.متوفرة على الموقع : https://www.finances.gov.ma.